



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الرقم: 12/م.ز.وت.م

التاريخ: 2012/08/22

الموافق: 04 شوال 1433 هـ



قرار وزاري رقم (33 / 2012)

بشأن اعتماد تعليمات حجب المواقع الالكترونية المخلة بالآداب

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 م وتعديلاته،

وبعد الاطلاع على قانون الاتصالات رقم (3) لسنة 1996 م ولا سيما المادة (91)،

وبعد الاطلاع على قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936 م،

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة،

واستناداً إلى الصلاحيات المخولة لنا قانوناً،

قررنا ما يلي:

المادة (1)

تعتمد تعليمات حجب المواقع الالكترونية المخلة بالآداب و المرفقة بالقرار.

المادة (2)

على جميع المزودين المشار إليهم في وثيقة التعليمات الالتزام بما جاء فيها، وأي جهة تخالف هذه التعليمات تعرض نفسها للمساءلة القانونية.

المادة (3)

على كافة الجهات المختصة-كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به اعتباراً من تاريخ 2012/9/1م وينشر في الجريدة الرسمية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د.م. أسامة عبد الحليم العيسوي

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

نسخة:

- الوكيل المساعد

- الإدارة العامة للتراخيص

- الشئون القانونية



تعليمات بشأن حجب المواقع الإلكترونية المخلة بالآداب

المادة رقم (1) : التعريفات

- يكون للعبارات الواردة في هذه الوثيقة المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
- الوزارة : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهي الجهة المنظمة لقطاع الاتصالات بحكم القانون.
 - المزود : جميع الشركات أو المؤسسات، أيا كانت طبيعتها، الربحية منها و غير الربحية، التي تقدم خدمات إنترنت للجمهور مقابل أجر أو بدون أجر أيا كانت التقنية المستخدمة في توصيل الخدمة.
 - الفلتر : تطبيق تقنيات الفلتر أو الحجب أو تحليل تدفقات البيانات المعروفة بأنواعها - والمحدثة بشكل مستمر- على المواقع الإلكترونية والتطبيقات التي تُستخدم ضمن شبكة الإنترنت وغيرها من الشبكات الإلكترونية العامة، وذلك بشكل لا مركزي أي على مستوى مزود الخدمة نفسه.
 - المواد المخالفة : جميع المواقع والمحتويات والتطبيقات التي تخالف القوانين والأعراف السائدة، هذه المحتويات تشمل على سبيل المثال لا الحصر المواقع التي تروج للمخدرات، الإباحية، القمار، السحر، مواقع القرصنة و تجاوز الفلتر، التجسس، العنف والعنصرية، ...

المادة رقم (2) : مسؤولية المزودين

1. يعتبر المزود مسئولاً مباشرة أمام القانون عن تطبيق نظام الفلتر.
2. على جميع المزودين تطبيق نظام فلتر إجباري للمحتويات المخالفة طبقاً لما هو متعارف عليه عرفاً وقانوناً وبناء على التعليمات المحدثة التي تصدرها الوزارة بهذا الشأن.
3. لا يجوز للمزود إزالة الفلتر بناء على طلب أي جهة كانت بما فيها المشتركين إلا بموافقة الوزارة وبعد دراسة الطلب.
4. يقوم المزود باستخدام تقنية الحجب التي يراها مناسبة على أن تتضمن إمكانية تحديثها بشكل دوري وتضمينها قائمة محلية بالمواد المخالفة المراد حجبها.





وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المادة رقم (3) : آلية تطبيق الحجب

1. يجب على المزود تفعيل رابط (Link) يمكن إيجاده بسهولة على موقعه الإلكتروني ويحوّل المشتركين إلى موقع وزارة الاتصالات الخاص بطلبات الحجب، ويتم الإشارة بوضوح إلى هذا الرابط في عقود تقديم الخدمة.
2. يلتزم المزود بحجب المواد المخالفة التي تطلب الوزارة حظرها بناء على طلبات المواطنين أو أي معايير أخرى تقرّها بناء على آراء المتخصصين وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.
3. يلتزم المزود بمعالجة طلبات الحجب المحوّلة إليه من قبل الوزارة خلال 72 ساعة من تاريخ استقبالتها، وفي حال رفض المزود طلب الحجب يجب توضيح السبب، على أن يتم الالتزام بتنفيذ طلب الحجب إن ارسل مرة أخرى من الوزارة.
4. بالإضافة إلى ما سبق، للوزارة الحق في إضافة أي آلية حجب جديدة تراها مناسبة بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها وتعلم المزودين بها.

المادة رقم (4) : مراقبة تطبيق التعليمات

لضمان عملية المراقبة بشكل فعال يجب على مزودي خدمات الانترنت اتخاذ التدابير التالية :

1. توفير خط إنترنت مجاني للوزارة تقوم من خلاله بالتحقق من الالتزام بالإجراءات المطلوبة في أي لحظة، وفي حال تعذر ذلك الأمر فنيا، تتخذ الشركة أي وسيلة أخرى بديلة (Remote Access, VPN,) لتمكن الوزارة من مراقبة تطبيق هذه التعليمات.
2. توفير الآلية الفنية لتمكين الوزارة من الإطلاع على عينة عشوائية من ملفات الدخول (Log Files) الخاصة بالمستخدمين للتحقق من فعالية إجراءات الفلترة المتبعة.
3. بالإضافة إلى ما سبق، للوزارة الحق في مطالبة المزود لاحقا بوضع أي آلية مراقبة تراها مناسبة ما لم يتعارض ذلك مع القوانين المعمول بها خصوصا فيما يتعلق بخصوصية المستخدمين.

صدر في مدينة غزة بتاريخ 22/ أغسطس/ لسنة 2012م

04/ شوال 1433 هـ .

